فريق التحرير | نشر في ٧ مارس ٢٠١٧,

العراق ينجو من قرار ترمب الجديد بشأن حظر السفر إلى أمريكا

استثنى الأمر التنفيذي الجديد بشأن الهجرة الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمس، العراق وحاملي البطاقات الأميركية الخضراء (بطاقات الإقامة الدائمة)، فيما أبقى على حظر سفر مواطني ست دول مسلمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

استثناء العراق

الأمر التنفيذي الجديد ينص على حظر سفر مواطني كل من سوريا وليبيا واليمن وإيران والسودان والصومال تسعين يوما، وهي المدة نفسها التي نص عليها الأمر التنفيذي السابق الذي صدر بعد أسبوع من تنصيب ترامب وأوقفه القضاء لاحقا بعدما أثار دعاوى قانونية واحتجاجات واسعة في الولايات المتحدة والعالم.

قرار ترامب الجديد الذي من المنتظر أن يبدأ في السريان 10 أيام من توقيعه، أي في 16 مارس الجاري، حمل معه، حذف العراق من قائمة الدول السبع لأن الحكومة العراقية فرضت إجراءات فحص جديدة، مثل زيادة الرقابة على تأشيرات السفر وتبادل البيانات، وكذلك بسبب تعاونها مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، حسب البيت الأبيض الأمريكي، كما استثنى القرار المادة التي كانت تنصّ على استثناء المسيحيين من المنع.

حذف العراق من قائمة الممنوعين بسبب مشاركتها في التحالف الدولي

وسبق أن أصدر ترامب، في 27 يناير الماضي، أمرًا تنفيذيًا يقضي بتعليق السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة لمدة 4 أشهر، وحظر دخول البلاد لمدة 90 يومًا على مواطني سوريا، والعراق، وإيران، والسودان، وليبيا، والصومال، واليمن.

وتعرض الأمر السابق إلى نكستين قضائيتين؛ ففي الثالث من فبراير/شباط الماضي علّق قاض فدرالي في سياتل تنفيذه، وفي التاسع من الشهر نفسه أبقت محكمة استئناف في سان فرانسيسكو هذا التعليق. وأدى هذا المرسوم إلى فوضى عارمة في المطارات وأثار انتقادات واسعة في الولايات المتحدة والعالم.

الخارجية السودانية تشعر بخيبة أمل، فيما رحبت العراق بالقرار

وفي أول تعقيب لها، على قرار الإدارة الأمريكية، قالت وزارة الخارجية السودانية إنها تشعر بخيبة أمل إزاء الأمر التنفيذي المعدل للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يحظر سفر مواطنين من ست دول ذات أغلبية إسلامية إلى الولايات المتحدة. وأضافت الوزارة في بيان "تعرب وزارة الخارجية عن استيائها وأسفها البالغ للأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي في السادس من مارس 2017 والذي بموجبه تم تجديد قرار تقييد هجرة رعايا ست دول ضمنها السودان للولايات المتحدة الأمريكية لمدة 90 يوما"، وفق رويترز، فيما سارع العراق إلى الترحيب بحذفه من لائحة الدول السبع المشمولة بالأمر الأول الذي وقعه ترامب في 27 يناير الماضي.

جدل متواصل في الولايات المتحدة

في غضون ذلك، قال وزير الأمن الداخلي الأمريكي جون كيلي، إن بلاده تدرس ملفات نحو 14 دولة "لديها إجراءات تدقيق مشكوك فيها". وأوضح كيلي "لا أعتقد أنه سيتم توسيع قائمة الحظر، إلا أننا سنطلب من بعض الدول، كما فعلنا مع العراق، التعاون معنا بشكل أفضل لتزويدنا بالمعلومات التي نحتاجها لحماية بلادنا"، وفق وكالة الأناضول للأنباء.

وصف زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر القرار بالخطير

من جهتها، نقلت وكالة أسوشيتد برس عن مسؤولين في الإدارة الأميركية أن القرار الجديد يستهدف تجاوز المشاكل القانونية في القرار الأول والتي دفعت القضاء الأميركي إلى وقف تنفيذه. وأضاف المسؤولون أن الأمر التنفيذي المنقح يهدف -كما الأمر السابق- إلى منع من وصفوهم بالإرهابيين من دخول الأراضي الأميركية.

في مقابل ذلك، وصف زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر القرار بالخطير، وتوقع أن يواجه مصير القرار الأول أمام المحاكم الأميركية، وقال إن تأجيل الإعلان عن القرار "حتى ينتشي الرئيس ترامب بأصداء خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس" يبرهن للأميركيين على أن القرار لا علاقة له إطلاقا بالحفاظ على الأمن القومي.

ضرورة الاتصال بالبعثات الدبلوماسية الأمريكية

لتفادي الفوضى العارمة في المطارات الأمريكية والعالمية التي حدثت عقب الأمر التنفيذي السابق، نصحت شركة الاتحاد للطيران بعض المسافرين بإبلاغ خطط سفرهم للبعثات الدبلوماسية الأمريكية للتأكد من أنه يحق لهم قانونا دخول الولايات المتحدة، حسب رويترز.

في هذا الشأن قالت المتحدثة باسم الاتحاد للطيران لرويترز "نشجع جميع الضيوف من مواطني هذه الدول بالتشاور مع أقرب سفارة أو قنصلية أمريكية للتأكد من أنه يحق لهم قانونا دخول الولايات المتحدة."

وتسبب الحظر الأصلي في حالة من الفوضى والارتباك بالمطارات العالمية وشكاوى قطاع الطيران من عدم وجود اتصال واضح ومباشر مع المسؤولين الأمريكيين. وكانت إدارة الرئيس السابق باراك أوباما تتوقع أن تستضيف الولايات المتحدة في العام 2017 لاجئين من العالم أجمع يبلغ عددهم 110 آلاف

لاجئ، لكن إدارة ترامب خفضت هذا العدد إلى أكثر من النصف، إذ إن العدد الأقصى للاجئين الذين ستوافق عليهم في السنة المالية الحالية (الأول من أكتوبر 2016 ولغاية 30 سبتمبر 2017) "لن يتعدى 50 ألف لاجئ"، حسب عديد التقارير الاعلامية.

رابط المقال: https://www.noonpost.com/16958/